مقدمة

خلال عملي على كتابة هذا الكتاب مررت بمحطة مميزة في حياتي، فقبل عشرين سنة، وبينما كنت أعمل على إعداد أطروحتي لنيل شهادة الدكتوراة حول نظرية الصهيونية، قرأت كتاباً كان قد صدر حديثاً حول الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني: "منذ زمان سحيق: منابع الصراع العربي - اليهودي حول فلسطين" لمؤلفته جون بيترز[1] التي زعمت أن الكتاب سيؤدي إلى ثورة في فهمنا للصراع، وظهر الكتاب وغلافه مزخرف بالمديح من مشاهير المؤلفين الأمريكيين (سوول بيلو، وإيلي ويزل، وباربرا توكمان، ولوسي داويدوتس، وآخرين)، كما نال عشرات المراجعات في وسائل الإعلام الجماهيرية التي تراوحت بين الفرح الغامر بالكتاب إلى الشعور بالهول من عظمته، فقد أعيدت طباعة الطبعة الأولى المجلدة من الكتاب سبع مرات، وأصبح من أكثر الكتب مبيعاً على مستوى البلاد، الأطروحة الرئيسة لكتاب بيترز، التي تظهر مدعومة بما يقارب ألفي هامش للمراجع، ودراسة سكانية مبهمة، هي أن فلسطين كانت فارغة فعلياً عشية الاستيطان الصهيوني، وأنه بعدما استوطن اليهود الأجزاء المهجورة من فلسطين وجعلوها تزدهر، أخذ العرب من الدول المحيطة، ومن الأجزاء الأخرى من فلسطين يهاجرون إلى المناطق اليهودية، وتظاهروا بأنهم سكان أصليون، وبهذا ظهر - حسب الادعاء - الإثبات العلمي بأن غولدا مائير كانت محقة: فلم يكن هناك شيء اسمه فلسطينيون.

ولكن تبين أن كتاب "منذ زمان سحيق" كان خدعة كبرى، إذ تلاعبت المؤلفة بالمصادر التي استندت إليها، وزيفت أرقاماً رئيسةً في الدراسة السكانية، كما كانت أجزاء كبيرة من الكتاب منحولة من البروباغاندا الصهيونية وقد كان توثيق هذه الخدعة، والتحدي الأكبر الذي تمثل بمحاولة نشر نتائج التوثيق في وسائل الإعلام، منعطفاً حاسماً في حياتي، فمنذ ذلك الوقت، أصبح جزء كبير من حياتي، بطريقة أو بأخرى، متمحوراً حول الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني[2].

بالنظر للماضي بعد عقدين من السنين أمضيتهما بالبحث والتأمل، أشعر بالذهول من مدى عدم التعقيد الذي يتسم به صراع إسرائيل - فلسطين [التوكيد في النص الأصلي] فلم يعد هناك خلاف كبير بين الباحثين حول السجل التاريخي، على الأقل بخصوص المرحلة الأساسية منذ تأسيس المستوطنات الصهيونية الأولى في أواخر القرن التاسع عشر، وحتى تأسيس إسرائيل في العام 1948 [3] ولم يكن الأمر على هذا النحو دائماً، فقد ظلت هناك لزمن طويل روايتان مختلفتان حول صراع إسرائيل - فلسطين. فمن ناحية، كان هناك التصور السائد، أو ما يمكننا وصفه بقدر كبير من الدقة، بنسخة رواية "الخروج" عن الأحداث، وهي أساساً القصة الصهيونية الرسمية البطولية التي خلدتها الرواية التاريخية ذائعة الصيت "الخروج" لمؤلفها ليون أورسي[4].

ومن ناحية أخرى، وخارج هامش الرأي الذي يحظى بالاحترام في التيار العام، كان هناك مقدار صغير من الأعمال الأكاديمية المعارضة التي تحدت المعتقدات السائدة. ولنعرض مثالاً توضيحياً، كانت الرواية الإسرائيلية السائدة تؤكد أن الفلسطينيين أصبحوا لاجئين في العام 1948 لأن بث الإذاعات العربية وجههم للفرار. ومع ذلك، وفي بداية الستينيات، قام الباحث الفلسطيني وليد خالدي. والباحث الإيرلندي إيرسكن تشيلدرز بتفحص سجلات بث الإذاعات العربية ابتداءً من العام 1948، واستنتجا أنه لم تصدر أي أوامر كهذه من الحكومات العربية[5]. ولكن كشف حقائق كهذه ليس له سوى أثر قليل، أو لا أثر له إطلاقاً، على الرأي السائد. وابتداء من أوائل الثمانينيات بدأ تيار متواصل من الأبحاث الأكاديمية. معظمها لباحثين إسرائيليين، بدحض جزء كبير من الخرافات الصهيونية المتعلقة بأصل الصراع[6].

وهكذا، يسلم جميع الباحثين الجادين حالياً بأن "البث الإذاعي العربي" كان عبارة عن تلفيقات صهيونية، وأن الفلسطينيين تعرضوا للتطهير العرقي في العام 1948، وتركز الأبحاث الأكاديمية حالياً على سؤال أكثر تحديداً متصل بالأمر، وهو ما إذا كان هذا التطهير العرقي من التبعات المقصودة للسياسات الصهيونية، أو

ناتجاً ثانوياً غير مقصود نشأ عن الحرب. وفي النهاية، وفيما يتعلق بهذا السؤال وقضايا أخرى متصلة، أثبت المعارضون للصورة السائدة أن تصورهم أقرب للحقيقة، وأزاحوا الرواية الصهيونية الرسمية للأحداث. وبعد مجادلات عنيفة، بدأ يتبلور إجماع بين الباحثين حول السجل التاريخي.

جرت عملية شبيهة من التبسيط وإزاحة التصورات القديمة، وللمصادفة في الوقت نفسه، بخصوص مسائل حقوق الإنسان. فقد ساد لغاية نهايات عقد الثمانينيات اتجاهان متعارضان من المزاعم بخصوص سجل إسرائيل في مجال حقوق الإنسان في المناطق المحتلة. فالزعم الإسرائيلي الرسمي، الذي كانت تردده وسائل إعلام التيار العام هو أن الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة يخضعون "لألطف" أنواع الاحتلال وأكثرها "تحرراً". ومع ذلك، وجه مجموعة من المعارضين، ومعظمهم من نشطاء حقوق الإنسان الإسرائيليين والفلسطينيين، مثل إسرائيل شاحاك، وفليشا لانغر، وليئا تسمئيل، ورجا شحادة، اتهامات بأن إسرائيل تقوم بصفة منتظمة بإساءة معاملة المحتجزين الفلسطينيين وتعذيبهم. وفي ذلك الوقت، لم يكن هناك سوى عدد صغير من منظمات حقوق الإنسان المستقلة، وقامت تلك المنظمات إما بتبيض صفحة إسرائيل، أو أنها حافظت على صمتها حول الانتهاكات الإسرائيلية الفظيعة لحقوق الإنسان. ومن الجدير بالذكر، أن قيام إسرائيل بتعذيب الفلسطينيين لم يعرف من قبل الجمهور العريض (وإن يكن قد تم تجاهله إلى حد بعيد) بسبب جهود منظمات حقوق الإنسان مثل منظمة العفو الدولية، بل جراء دراسة استقصائية نشرتها صحيفة "صندي تايمز" التي تصدر في لندن[7]. وفي نهاية عقد الثمانينيات، كما ذكرت سابقاً، بدأت الأمور تتغير[8]. لقد تبين أنه من المستحيل إخفاء أو تجاهل القمع الإسرائيلي الوحشي للانتفاضة الأولى التي اندلعت في العام 1987 التي اعتمدت إلى حد بعيد على الوسائل غير العنيفة، فقد بدأت منظمات جديدة معنية بحقوق الإنسان تنبثق في الساحة المحلية الإسرائيلية والفلسطينية وعلى المستوى الدولي، كما أخذت تشتد مقاومة المنظمات الراسخة والأكثر قدماً للضغوط الخارجية.

في أثناء قيامي بإعداد فصول الكتاب المكرسة لسجل إسرائيل في مجال حقوق الإنسان في المناطق المحتلة، قمت بمراجعة آلاف الصفحات من تقارير حقوق الإنسان التي أصدرتها منظمات عدة مستقلة استقلالاً تاماً، وتتسم بحرفية عالية بعملها، مثل منظمة العفو الدولية، ومنظمة هيومان رايتس ووتش، ومنظمة (بتسيلم) (مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة)، واللجنة العامة لمناهضة التعذيب في إسرائيل، ومنظمة أطباء حقوق الإنسان - إسرائيل. وكل من هذه المنظمات تستخدم كادراً مستقلاً من الموظفين ومن الباحثين الميدانيين. وفيما عدا مسألة واحدة صغيرة، لم أجد أي مسألة تتعلق بالقانون أو بالوقائع محل خلاف بين هذه المنظمات. وفي حالة السجل الإسرائيلي في مجال حقوق الإنسان، يمكن للمرء أن يتحدث ليس فقط عن إجماع واسع (كما هو الحال بالنسبة للمسائل التاريخية)، بل عن إجماع **مطلق**. فعلى سبيل المثال، تتفق هذه المنظمات على أن المحتجزين الفلسطينيين ظلوا يتعرضون بصفة منهجية لإساءة المعاملة والتعذيب، ويرجح أن العدد الإجمالي لمن تعرضوا لهذه المعاملة يصل إلى عشرات الآلاف.

ولكن إذا كان قد تحقق بالفعل، بحسب ما أرى، اتفاق واسع حول السجل الحقيقي، فهناك مفارقة واضحة: ما هو سبب الخلافات المستعرة التي تحيط بصراع إسرائيل - فلسطين؟ أرى أن حل هذا التناقض الظاهر يتطلب، قبل كل شيء، التمييز بصفة جذرية بين الخلافات الحقيقية والخلافات المفتعلة. وكي نبين اختلافات حقيقية في الآراء، دعونا ننظر من جديد في مسألة اللاجئين الفلسطينيين. من الممكن للأطراف المعنية الاتفاق على الحقائق، وأن يتوصلوا إلى استنتاجات أخلاقية وقانونية وسياسية متناقضة تناقضاً صارخاً. فكما ذكرت سابقاً، هناك اتفاق بين الباحثين على أن الفلسطينيين تعرضوا للتطهير العرقي في العام 1948 . وعلى الرغم من أن بيني موريس - وهو أحد أهم المؤرخين الإسرائيليين - قد أنجز أكثر من أي شخص آخر للكشف عمّا حدث بالضبط خلال تلك الحقبة، إلا أنه يستنتج أنه كان أمراً حسناً من الناحية الأخلاقية (بالضبط كما كانت "إبادة" الأمريكيين الأصليين، بحسب رأي موريس، أمراً حسناً). ويعتقد موريس كذلك أنه من الناحية القانونية، لا يحق للفلسطينيين العودة إلى بيوتهم، وكذلك إن الخطأ الأكبر الذي ارتكبته إسرائيل

من الناحية السياسية خلال العام 1948 هو أنها لم "تنفذ عملية طرد أكبر، ولم تقم بتطهير البلد بأكملها. أرض إسرائيل بأكملها، حتى نهر الأردن" من الفلسطينيي[9]. ومهما تكن هذه الآراء منفرة أخلاقياً، إلا أنه من غير الممكن أن ندعوها استنتاجات زائفة. وإذا عدنا إلى العالم المسكون بالأشخاص الطبيعيين فمن الممكن للناس الاتفاق حول الحقائق، وكذلك على مضامينها الأخلاقية والقانونية، ولكن مع ذلك أن يتوصلوا إلى استنتاجات سياسية مختلفة. يوافق نعوم تشومسكي على أنه تم فعلاً طرد الفلسطينيين من بلادهم؛ ويقر بأن هذا الأمر كان جريمة كبرى من الناحية الأخلاقية؛ وأن الفلسطينيين يستحقون من الناحية القانونية حق العودة إلى وطنهم. ولكن، من الناحية السياسية، فإنه يستنتج أن تنفيذ هذا الحق غير ممكن عملياً وأن الإصرار عليه غير مفيد، بل يرى أيضاً أن إيهام اللاجئين الفلسطينيين بأمل العودة هو أمر غير أخلاقي بحد ذاته. وهناك آخرون - على العكس من ذلك - يؤكدون على أنه لا معنى للحق الأخلاقي والقانوني بما أنه لا يمكن تطبيقه، وأن تنفيذ حق العودة هو احتمال واقعي[10]. لغرض مناقشتنا هنا، ليس المهم من يكون على صواب ومن يكون على خطأ، ولكن يمكن أن توجد خلافات حقيقية وشرعية بالموقف السياسي حتى بين الأشخاص الشرفاء والمحترمين.

تعقيباً على ما سلف، يجدر بنا أن نؤكد على أن مدى الخلاف السياسي (على الأقل بين الناس الذين يشتركون بالقيم الأخلاقية الطبيعية) هو مدى محدود تماماً، في حين أن مدى الاتفاق واسع جداً. فخلال ربع القرن الأخير، حافظ المجتمع الدولي على إجماع حول طريقة حل صراع إسرائيل - فلسطين: تسوية على أساس إقامة دولتين استناداً إلى انسحاب إسرائيلي كامل من الضفة الغربية وغزة، وإقرار كامل بإسرائيل ضمن حدود ما قبل عام 1967. وإذا تركنا جانباً الموقف الإسرائيلي وموقف الولايات المتحدة، وبعض الجزر الصغيرة في جنوب المحيط الهادي، فقد أظهرت الجمعية العامة للأمم المتحدة إجماعاً متواصلاً نادر الحدوث، وتؤكده في كل عام حول صيغة الحل هذه. وفي عام 1989 صدر قرار عن الجمعية العامة حول المسألة الفلسطينية، دعا من الناحية الفعلية إلى تسوية على أساس إقامة دولتين و"انسحاب إسرائيل من المناطق الفلسطينية المحتلة منذ العام 1967"، ووافق على

القرار 151 دولة، وعارضته 3 دول، وكانت الدولة الوحيدة المعارضة إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، هي جزيرة دومينكا. وبعد خمسة عشر عاماً من ذلك، وعلى الرغم من التغيرات الجيو - سياسية الهائلة (زوال نظام اجتماعي بأكمله [النظام الشيوعي] وتأسيس دول عديدة جديدة) بقي هذا الإجماع صامداً. في العام 2004 صدر قرار عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بعنوان "التسوية السلمية للمسألة الفلسطينية"، وأكد على "ضرورة الالتزام برؤية الحل على أساس إقامة دولتين" و "انسحاب إسرائيل من المناطق الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967"، وقد وافق على القرار 160 دولة وعارضته 6 دول، هي إضافة إلى إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، مكرونيزيا، وجزر مارشال، وبالو، وأوغندا[11]. وإذا تركز الجدال على مجالات الخلاف الحقيقية فقط، فمن الممكن أن يحل الصراع بسرعة - وإن يكن على غير ما ترغب النخب الحاكمة الأمريكية والإسرائيلية.

إن معظم الخلافات التي تحيط بصراع إسرائيل - فلسطين هي - من وجهة نظري - خلافات مفتعلة. ومن الواضح أن الهدف من وراء افتعال هذه الخلافات هو هدف سياسي: لتشتيت الانتباه عن السجل الفعلي الموثق أو تزييفه. يمكن لنا أن نتحدث، بصفة رئيسة حول ثلاثة مصادر للخلافات المصطنعة:

(1) إضفاء الغموض على جذور الصراع.

(2) استحضار اللاسامية والهولوكوست[12].

(3) وفي مستوى مختلف الشيوع الهائل للخداع المحض في هذا الموضوع. سأتناول باختصار في هذه المقدمة كلاً من هذه النقاط بالترتيب. ويركز معظم هذا البحث على النقطتين الثانية والثالثة.

كثيراً ما يقال: إن صراع إسرائيل - فلسطين يثير أسئلة فريدة في عمقها وتعقيدها بحيث يتعذر التصدي له من خلال التحليل التقليدي أو الحلول التقليدية. وقد وصف الصراع مرات عديدة بأنه صدام كوني بين الأديان والثقافات والحضارات. حتى إن المراقبين الذين عادة ما يتميزون بالرصانة، مثل الكاتب الإسرائيلي ميرون بنفينستي، جادلوا في السابق بشأن كون جوهر الصراع هو "حرب

رعاة متوطنة وبدائية لا مجال فيها للصلح"[13]. في الواقع، إن مثل هذه الصياغات تضفي الغموض على الصراع بدلاً من أن تسلط الضوء عليه. من غير شك فإن الصراع يثير مشكلات نظرية وعملية شائكة، ولكن ليس أكثر مما يثير أي صراع آخر. كما أنه قابل تماماً للمقارنة التحليلية، مع الإبقاء في الذهن كما هو الحال دائماً، بالحدود التي تفرضها أي مقارنة تاريخية. السبب الواضح وراء تجنب التبريريين نيابة عن إسرائيل لأي مقارنة كهذه وإصرارهم على السمة الفريدة لصراع إسرائيل - فلسطين هو أن إسرائيل سوف تظهر بأي حالة مقارنة على أنها على الجانب "الخطأ" (مثل المقارنة مع الغزو الأوروبي الأمريكي لشمال أمريكا، ونظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا)[14].

نادرًا ما يلجأ التحليل الجاد لصراع إسرائيل - فلسطين إلى تفسيرات معقدة، إذ إن منابع الصراع واضحة ومباشرة. في العام 1936 شكلت الحكومة البريطانية لجنة ملكية برئاسة اللورد بييل بهدف التعرف على أسباب الصراع في فلسطين والحلول الكفيلة بإنهائه. وقد صرحت اللجنة في تقريرها الختامي فيما يخص طموحات الفلسطينيين العرب بأن "الرغبة الرئيسة للقادة العرب... هي... الاستقلال الوطني"، كما أوضحت اللجنة أنه "يجدر أن يكون من المتوقع أن الفلسطينيين العرب سوف... يشعرون بالغيرة من أبناء جلدتهم القوميين في البلدان الواقعة عبر حدودهم الشمالية والجنوبية، وسوف يسعون أن يحذوا حذوهم". وقد عزا البريطانيون عداء العرب تجاه اليهود إلى حقيقة أن مطالبة اليهود بفلسطين سوف تحرم العرب من إقامة دولة عربية مستقلة، ومن خشية العرب من أنه سيتم إخضاعهم في أي دولة يهودية قد تقام في النهاية. واستنتجت اللجنة أنه "لا يوجد شك"في أن "الأسباب الرئيسة" للأعمال العدائية بين العرب واليهود هي "أولا: رغبة العرب بالاستقلال القومي. وثانياً: معارضتهم لتأسيس وطن قومي لليهود في فلسطين، يؤججها خشيتهم من السيطرة اليهودية". تجنبت اللجنة الصيغ الغامضة الشبيهة بوصف بنفينيستي بأن الصراع هو "حرب رعاة متوطنة وبدائية لا مجال فيها للصلح"، وأشارت إلى المنابع الواضحة للاضطرابات في فلسطين، وكتبت في تقريرها:

«وليس الصراع في جوهره صراعاً عرقياً ناشئاً عن أي كراهية غريزية عتيقة من قبل العرب تجاه اليهود. ولم يكن هناك سوى مشاحنات ضئيلة، أو لا مشاحنات على الإطلاق... بين العرب واليهود في سائر العالم العربي إلا أن سببه النزاع في فلسطين. وكذلك فقد ظهرت المشكلات السياسية ذاتها في العراق وسوريا ومصر (اهتياج وثورة وسفك دماء)، على الرغم من أنه لا توجد هناك مشكلة بخصوص "الأوطان القومية". من **الواضح** *إذن أن المشكلة في فلسطين سياسية. وهي - كما هو الحال في المناطق الأخرى - مشكلة القومية الثائرة. الفرق الوحيد هو أن القومية العربية في فلسطين متداخلة بصفة لا تنفصم عراها مع العداء لليهود. وأسباب ذلك - وهو أمر جدير بأن نكرره - **واضحة تماماً أيضاً**. ففي المقام الأول، إن تأسيس الوطن القومي [لليهود] يتضمن من بدايته نفياً كاملاً للحقوق المتضمنة في مبدأ الحكم الوطني الذاتي. وثانياً: لقد ثبت سريعاً أن مسألة الوطن القومي ليست عقبة وحسب في طريق إقامة الحكم الوطني الذاتي [للفلسطينيين]، ولكن ظهر أنها العقبة الوحيدة الجدية. وثالثاً: وإذ أخذ الوطن القومي بالاتساع، فقد اتسعت المخاوف معه من أنه عندما يتحقق الحكم الوطني الذاتي، فقد لا يكون ذا صبغة قومية عربية، بل حكومة تديرها الأغلبية اليهودية. ولهذا فإنه من الصعب أن يكون المرء وطنياً عربياً دون أن يكره اليهود*[15].

لقد كانت المظالم التي عانى منها الفلسطينيون على يد الصهيونية واضحة ولا جدال فيها، إلا استناداً إلى حجج عنصرية: فقد كان يجري حرمانهم من حقهم بتقرير المصير، وربما أيضاً من وطنهم. طرحت أنواع عديدة من التبريرات للمشروع الصهيوني لمناهضة حقوق السكان الأصليين، ولكن أيّاً من تلك التبريرات لا يصمد حتى أمام التمحيص البسيط. إن التسليم بمجاميع التبريرات التي طرحها المشروع الصهيوني تتضمن القبول بمعتقدات أيديولوجية صهيونية محددة بخصوص "الحقوق التاريخية" اليهودية بفلسطين، وبخصوص "تشرد" اليهود. على سبيل المثال، كان ادعاء "الحقوق التاريخية" مستنداً إلى حقيقة أن اليهود ظهروا في فلسطين،

وسكنوا فيها قبل ألفي عام. إن ادعاء كهذا ليس ادعاء تاريخياً، ولا يستند إلى الفكرة المقبولة عن الحقوق، فهو ليس تاريخياً، كونه يلغي ألفي عام من غياب اليهود عن فلسطين وألفي عام من الاستيطان اليهودي خارجها. وهو ليس حقاً إلا بمفهوم الأيدولوجيات القومية الرومانسية الروحانية، الذي من شأن تنفيذه نشر الدمار (وقد نشر الدمار فعلاً). ذكّر الكاتب الصهيوني إيرنست سايمون أقرانه الصهاينة بأن "الحق التاريخي" اليهودي بفلسطين يندرج ضمن "الفئة الروحية لا السياسية" وأنه على الصورة التي نشأ بها من "الأعماق الداخلية لليهودية" فهذه "الفئة... تلزمنا نحن، ولا تلزم العرب" مؤكداً على أن هذا الحق لا يمنح اليهود أي ادعاء بفلسطين دون قبول العرب[16].

تم استحضار نوع آخر من الحجج لتبرير الظلم الذي وقع على السكان الأصليين، وذلك من خلال الزعم بأن فلسطين كانت خالية (تقريباً) قبل قدوم اليهود[17]. وللمفارقة، ثبت أن هذه المحاججة هي أقوى دليل مقنع بخصوص المظالم التي ارتكبت؛ فهذه المحاجة هي اعتراف غير مباشر بأنه لو كانت فلسطين مسكونة قبل قدوم اليهود - وهذا أمر ثابت ببساطة - فحينها سيكون من المتعذر الدفاع عن المشروع الصهيوني. أما أولئك الذين يقرون بحقيقة الوجود الفلسطيني حينذاك - حتى لو كانوا خارج النطاق الأيديولوجي للصهيونية - فلم يتمكنوا من تقديم أي تبرير للصهيونية ما عدا التبريرات العنصرية: على شاكلة أنه في النظام الأكبر للمصائر، فقد كان مصير اليهود ببساطة أكثر أهمية من مصير العرب. وقد كان هذه هو التبرير الذي قدمه البريطانيون لوعد بلفور، إن لم يكن علناً فبأحاديثهم الخاصة على الأقل. وقد صرح بلفور نفسه: "لقد امتنعنا متعمدين - وكنا محقين في ذلك - عن القبول بمدأ تقرير المصير... للسكان الأصليين" في فلسطين؛ لأن "مسألة اليهود خارج فلسطين تتمتع بأهمية عالمية" ولأن الصهيونية كانت "متجذرة في التقاليد القديمة، وفي المتطلبات الحالية، وفي الآمال المستقبلية لمسألة أهم كثيرا من رغبات وتحيزات الـ 700.000 عربي القاطنين حالياً في تلك الأرض القديمة". أما الوزير هربرت صاموئيل (أول مفوض سامٍ لفلسطين خلال حقبة الانتداب)، وعلى الرغم من أنه أنكر أن حكم الأغلبية السكانية الأصلية؛ فقد كان "يتناقض بوضوح مع

أحد الأهداف الرئيسة التي كان الحلفاء يقاتلون لأجلها"، إلا أنه اعتبره أمراً مسموحاً؛ لأن الوجود اليهودي الأول في فلسطين "قد أدى إلى أحداث لها قيمه روحية وثقافية للجنس الإنساني، وفي تضاد واضح مع السجل القاحل للسنوات الألف السابقة". في حين صرح وينستون تشرشل في شهادة أدلى بها أمام لجنة بييل بأنه ليس للسكان الأصليين حق في فلسطين أكثر من "الحق النهائي لكلب في مذود. حتى وإن يكن قد اضطجع به لزمن طويل"، وأنه "لم يحدث أي ظلم لهؤلاء الناس جراء حقيقة أن عرقاً أقوى، عرقاً من مرتبة أعلى، أو على الأقل عرقاً أكثر دراية وحكمة، قد أتى وأخذ مكانهم"[18]. ليست النقطة المهمة هنا وصم البريطانيين بالعنصرية، بل إنهم لم يتمكنوا من الاستعانة سوى بتبريرات عنصرية لحرمان السكان الأصليين من الحقوق الأساسية. فعندما اضطروا لتبرير ما تم فعله، أصبحوا عنصريين، ولكن ليس بسبب ميلهم الطبيعي للعنصرية، بل إن الظروف حكمت عليهم باللجوء لهذه التبريرات: فلا يمكن تبرير هذا الظلم الصارخ استناداً إلى أي أساس آخر.

تبقى هناك حجة أخيرة يجدر التطرق إليها، ولو من باب أهمية صاحبها وكثرة الاستشهاد بها. وقد طرح هذه الحجة المؤرخ الماركسي آيزيك دوتشر على شكل حكاية رمزية، ولم تكن تبريراً بقدر ما هي تفسير بأثر رجعي لقيام الصهيونية بسحق حقوق الفلسطينيين:

> *«في إحدى المرات، قفز رجل عن سطح منزل يحترق، كان قد قتل فيه عدد من أفراد أسرته، وقد تمكن من إنقاذ نفسه؛ ولكنه حينما سقط أصاب شخصاً كان يقف في الأسفل، وكسرت ساقاه ويداه. لم يكن أمام الرجل الذي قفز خيار آخر؛ ولكنه بالنسبة للرجل الذي تكسرت أطرافه يمثل سبب محنته؛ وإذا تصرف كلا الرجلين بعقلانية، فلن يصبحا عدوين. فمن المفترض أن الرجل الذي نجا من المنزل المحترق، وبعد أن نجا، سوف يحاول مساعدة الرجل الآخر ومواساته؛ وكان من الممكن للرجل الآخر أن يستنتج أنه كان ضحية ظروف خارجة عن سيطرته وسيطرة الرجل الذي قفز. ولكن لننظر عندما يتصرف هذان*

الشخصان بصفة غير عقلانية. الرجل الجريح سوف يلوم الرجل الآخر على معاناته، وسوف يقسم إنه سيجعل الآخر يعاني بسبب ذلك. حينها سيشعر الرجل الآخر بالخوف من انتقام الرجل المحطم، فيقوم بإهانته وركله وضربه كلما تقابلا. حينها يقسم الرجل الذي تعرض للركل مرة أخرى إنه سوف ينتقم، ولهذا يتعرض للكمات والعقاب مرة أخرى. وهكذا فإن العداوة المريرة، التي نتجت عن المصادفة في المكان الأول، ستتفاقم وستطغى على وجود كلا الرجلين وتسمم عقليهما»[19].

هذا السرد يعزو للصهيونية القليل جداً من الفضل، وفضلاً مفرطاً، في آن معاً. إن قيام الصهيونية بحرمان الفلسطينيين من حقوقهم - والذي توج بطردهم - لم ينشأ عن حادث لا يمكن تجنبه. إنما نشأ عن تنفيذ منهجي واعٍ امتد لعقود عدة، لأيديولوجيا سياسية هدفها تأسيس دولة يسكنها اليهود في فلسطين، وذلك على الرغم من المعارضة الشعبية الشديدة، العنيفة أحياناً. إن الاقتراح بأنه لم يكن لدى الصهاينة أي خيار آخر (أو كما يعبر دوتشر عن ذلك في مكان آخر، أن الدولة اليهودية كانت "ضرورة تاريخية"[20]) هو إنكار للجهد الهائل الذي بذلته الحركة الصهيونية لفرض إرادتها، وإنكار للمسؤولية الأخلاقية المترتبة عن فرض هذه الإرادة لتحقيق هدف معين دون غيره. إن طرد الفلسطينيين لم ينشأ عن قوة موضوعية غير شخصية، ولا يمكن اجتنابها دفعت الفلسطينيين للمغادرة واليهود للحلول مكانهم. وإذا كان الأمر ناتجاً عن قوة كهذه، فلماذا مارس الصهاينة الضغوط، وأحياناً بعنف، على اللاجئين اليهود بعد الحرب العالمية الثانية كي يأتوا إلى فلسطين، وعارضوا إعادة توطينهم في أماكن أخرى؟ لماذا أيضاً حفزوا - وربما كان ذلك بأساليب عنفية - اليهود للخروج من العالم العربي إلى فلسطين؟ لماذا كانوا ينادون، وعادة بشعور عميق من الإحباط وخيبة الرجاء، بأن يتجمع يهود العالم في إسرائيل بعد تأسيس الدولة؟ وإذا كان قادة الصهاينة قد امتنعوا عن إصلاح الحال بعد الحرب بالسماح للفلسطينيين بالعودة إلى بيوتهم، واختاروا بدلاً من ذلك ملء الأماكن الفارغة باليهود، فليس ذلك لأنهم تصرفوا بلاعقلانية، بل على العكس، فقد تصرفوا بعقلانية تامة، نظراً للهدف الذي كانوا يسعون لتحقيقه.

دوتشر يعلم بالطبع كل هذه الأمور. لقد أقر في الواقع بأنه "منذ البداية، عملت الصهيونية على إنشاء دولة يهودية خالصة، وكانت سعيدة لتخليص البلاد من ساكنيها العرب"[21]. إن الزعم بأن القادة الصهاينة تصرفوا بلاعقلانية إذ رفضوا "إزالة أو تخفيف المظالم" التي وقعت على الفلسطينيين[22]، هو من الناحية العملية زعم بأن الصهيونية غير عقلانية: إذ إنه - وبالنظر للظلم الرئيس الذي وقع على الفلسطينيين - يعني حرمانهم من وطنهم، ولو تصرف الصهاينة "بعقلانية" وأزالوا هذا الظلم، فإن سبب وجود الصهيونية وإنجازها التاريخي الأساسي في العام 1948 كان سيبطل. ولو كان السعي "لتخليص البلاد من ساكنيها العرب" أمراً غير عقلاني، فكيف يمكن للجانب المقابل "الإيجابي" لهذا الهدف - أي: الدولة اليهودية - أن يكون "ضرورة تاريخية"؟ كما أنه وبالدرجة نفسها من السخف الزعم بأن الفلسطينيين تصرفوا بلاعقلانية عندما وجهوا "اللوم" للصهاينة "على معاناتهم"، وأنهم لم يسلموا بأنهم كانوا "ضحايا ظروف ليس لأي من الطرفين سيطرة عليها". الأمر الوحيد غير العقلاني هو عدم تحمل الصهاينة لأي مسؤولية عما حدث. ومع ذلك، نجد دوتشر تتقطع أنفاسه وهو يغدق المديح على إنجازات الصهاينة في فلسطين: "إن بزوغ إسرائيل هو في الحقيقة... ظاهرة فريدة من نوعها، معجزة وأعجوبة في التاريخ، يقف أمامها اليهود وغير اليهود بذهول ودهشة"[23]. ألا يندرج في باب الاعتذارية المحضة إنشاد التسابيح للطاقة الأخلاقية والمادية التي مكنت من تحقيق هذه الإنجازات، وفي الوقت ذاته إنكار أي مسؤولية حقيقية، باسم "الضرورة التاريخية" و "الظروف" "الخارجة عن السيطرة"، حول النتائج القاتمة التي نشأت عن تلك الإنجازات؟[24] إن الإرادة المركزة ذاتها، المدققة والمهتمة بالتفاصيل، والإصرار الحازم على إنشاء إسرائيل، خلق أيضاً ضحاياها.

تأسس في فلسطين كيان اجتماعي - اقتصادي ثانٍ (إضافة إلى السكان العرب الفلسطينيين)، على الرغم من الانتهاك الذي حدث للحقوق الأساسية للسكان الأصليين، وتناقض ذلك مع المبادئ الدولية المعترف بها. وكان لا بد لهذا الكيان الجديد من أن يطالب بحقوقه بتقرير المصير. وعلى العكس من المطالبة الصهيونية الأولى في فلسطين، المستندة إلى "الحق التاريخي" المتخيل، فهذا الحق الجديد بدا

مستنداً إلى معيار مقبول بصفة عامة للحقوق: فقد أصبحت المستوطنات اليهودية تشكل مجتمعاً حيوياً وعضوياً مميزاً. وعلى الرغم من ذلك، اعتمد تأسيس هذا المجتمع على اللجوء إلى القوة: فإنه دون "الخوذة الحديدية وفوهة البندقية" للمستوطنين الصهاينة (بحسب تعبير موشيه ديان)، والدعم الحيوي من "البنادق الأجنبية" من الأمبراطورية البريطانية كما تجلى بالانتداب (بحسب تعبير بن غوريون) ما كان من الممكن للدولة اليهودية الأولى أن تظهر للوجود[25]. أما السؤال المتعلق بالنقطة التي تصبح فيها المطالبة المستندة إلى القوة مطالبة مستندة إلى حق فعلي، فهو سؤال معقد، وربما يكون متعذر الحل على المستوى التجريدي. المحاجة البدهية بأن العتبة القانونية - الأخلاقية قد تم عبورها بظهور جيل جديد مولود على هذه الأرض، ويستند في مطالبته بالأرض إلى أنه قد ولد في هذه الأرض، يثير من الأسئلة بقدر ما يحل منها. ألا يعتبر هذا حافزاً للصمود لأطول مدة ممكنة في تحدٍّ للقانون الدولي والرأي العام؟ وهذا بالطبع، كان جوهر المقاربة الصهيونية: فإذا ما تم خلق ما يكفي من الوقائع الجديدة على الأرض، وإذا ما مر زمن كافٍ، فمن الصعب إعادة الواقع الجديد إلى الحالة الأولى.

هذا يجلب للانتباه اعتبارًا آخر. لقد توجت الأمم المتحدة الحركة الصهيونية بأن منحتها حقاً شرعياً بما يزيد عن نصف فلسطين بعد مرور ثلاثين عاماً على شروع المستوطنين الصهاينة بعزم لا يكل بخلق الوقائع في فلسطين "دونماً بعد دونم، وعنزة بعد عنزة"، وذلك إثر صدور وعد بلفور، وعلى الرغم من المعارضة الهائلة من السكان الأصليين. وكذلك مر ما يزيد عن خمس وثلاثين سنة منذ أن بدأ المستوطنون اليهود بخلق الوقائع في الضفة الغربية وغزة. ألم يكتسبوا شرعية حتى الآن؟ وعلى أي حال، عندما اقترحت لجنة بييل للمرة الأولى في العام 1937 تقسيم فلسطين استناداً إلى أنه قد تبلورت هوية يهودية مميزة، رفض الفلسطينيون العرب شرعية الحق اليهودي المزعوم الناشئ عن القوة، والذي يزيح حق السكان الأصليين، كما فعلوا ذلك في العام 1947 عندما أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرار التقسيم. (على الرغم من أن الحركة الصهيونية رفضت رسمياً توصيات لجنة بييل، وقبلت رسمياً بتوصيات الأمم المتحدة، إلا أن الحركة الصهيونية كانت متناقضة في

كلتا الحالتين)[26]. وليس من الصعب فهم الحجة التي دفعتهم إلى هذا القرار[27]. ومع ذلك ليس من الصعب كذلك إدراك مدى خطأ ذلك القرار، نظراً لأهميته التي تبينت لاحقاً.

إن التعقيد في هذا الصراع حول الحق الناشئ عن الاستطيان الصهيوني المستند إلى القوة، هو تعقيد على المستوى التجريدي فحسب، إذ ظهر حل لهذه المسألة بعد أن عادت إلى الظهور مرة أخرى في أعقاب حرب العام 1967. فعندما واجه الفلسطينيون حقيقة وجود إسرائيل، وهي حقيقة لا يمكن تجنبها، وافتقارهم إلى أي خيارات سياسية قابلة للتطبيق، قطعوا العقدة الغوردية(*) في أواسط عقد السبعينيات من خلال التنازل عملياً عن الحق القانوني بما يقارب 80 بالمئة من وطنهم التاريخي. وبذلك، وبعيداً عن مسألة اللاجئين، تم التغلب على العنصر الوحيد الذي ينطوي على تعقيد في صراع إسرائيل - فلسطين. ومع ذلك، يظل حل هذا التعقيد أمراً مرحلياً وهشاً، فإذا قامت إسرائيل بخلق وقائع جديدة على الأرض في المناطق المحتلة تستبق حل الصراع على أساس قيام دولتين، فستظهر تعقيدات جديدة للصراع. ولكن لن يكون سبب هذه التعقيدات "حرب رعاة متوطنة وبدائية لا مجال فيها للصلح" أو "الضرورة التاريخية" أو "الظروف" "الخارجة عن السيطرة". وبالضبط كما نشأ الصراع السابق عن قيام الصهيونية بصفة متعمدة بحرمان الفلسطينيين من حقوقهم الأساسية، فإن صعوبة الصراع الجديد سوف تنشأ من الظلم المتعمد نفسه، بل حتى حرمان الفلسطينيين من حقوقهم التي تم تقليصها بشدة.

أما بيني موريس، وعلى الرغم من أنه يؤيد التطهير العرقي للفلسطينيين ويكرههم إلى درجة مَرَضيّة تقريباً[28]، فإنه مع ذلك يحيل معارضة الفلسطينيين للاستيطان اليهودي إلى دافع عقلاني تماماً وخالٍ من التعقيد: "الخشية من الطرد من المكان والتجريد من الممتلكات كانت المحرك الرئيس لعداء العرب

(*) العقدة الغوردية: تحكي الأسطورة اليونانية أن الملك ميداس بعدما أصبح ملكاً لفريجيا في آسيا الصغرى، ربط عقدة صعبة وقال: إن من يفك العقدة سيصبح ملكاً على آسيا الصغرى بأكملها. وعندما أتى الإسكندر المقدوني، وحاول فك العقدة، رأى أن نهايات الحبل المربوط غير ظاهرة للعيان، فاستل سيفه وقطع العقدة من منتصفها. وأصبحت هذه العبارة كناية عن المشكلة المستعصية التي تحل بضربة جريئة حاسمة. [المترجم]

للصهيونية"[29]. إن الأمر المثير في هذه الصياغة ليس ما تقوله، وإنما ما لم تقله: فلا تثير هنا "اللاسامية بين العرب"، ولا تثير "خشية العرب من الحداثة"، ولا تثير "صدام" الحضارات. فلا ذكر لهذه الأمور لأنه لا حاجة لها لفهم ما حدث، إذ إن التفسير الواضح هو تفسير كافٍ أيضاً. في الواقع، في أي حالات شبيهة، فإن الكلاشيهات من النوع السائد في صراع إسرائيل - فلسطين التي تهدف إلى إضفاء الغموض، ستعامل بالسخرية التي تستحقها. فخلال مقاومة الاعتداءات الأوروبية، ارتكب الأمريكيون الأصليون العديد من الجرائم الشنيعة، ولكن لا يتطلب فهم سبب قيامهم بذلك البحث في جوانب النقص في شخصيتهم أو افتقارهم إلى المدنية. تحفل الوثائق الأمريكية بالإشارات إلى "الفظائع" التي ارتكبها الأمريكيون الأصليون، وكتبت هيلين هونت جاكسون في أواخر القرن التاسع عشر، وهي من أهم المدافعين عن حقوق الأمريكيين الأصليين، منتقدة هذه الإشارات وقالت: "إن الهنود الذين ارتكبوا تلك الفظائع كانوا ببساطة يطردون بالقوة الرجال الذين استولوا على أراضيهم وسرقوها، وخلال هذه النزاع الذي نشأ عن هذا الطرد القسري، قاموا بقتلهم... ماذا كان سيفعل مجتمع من الرجال البيض لو واجه الظرف الذي واجهه شعب الشيروكي؟"[30].

لفهم الدافع وراء "الفظائع" التي ارتكبها الفلسطينيون، تبدو هذه القدرة الإنسانية على التعاطف كافية. فلنتخيل ردود الفعل المستغربة فيما إذا طرح مؤرخ فرضية بأن الدافع وراء مقاومة الأمريكيين الأصليين هو "اللا - مسيحية"، أو "اللا - أوروبية". فما هو الغرض من هذه التفسيرات الغريبة إلا إذا كان التفسير الواضح محرجاً سياسياً؟ وبالطبع، في وقت الصراع مع الأمريكيين الأصليين، فإن التفسيرات الكبيرة من هذه الشاكلة لم تكن ضرورية. فقد كان الأصليون يعيقون عجلة التقدم، ولهذا يجب اجتثاثهم؛ ولا حاجة لقول المزيد. فقد كتب ثيودور روزفيلت، لمصلحة "الجنس الإنساني" و"الحضارة"، كان في "بالغ الأهمية" أن يتم اكتساب أمريكا الشمالية من قبل "شعب بارع". وعلى الرغم من أن هذا كان يعني للشعب الأصلي "التعرض لمعاناة شنيعة وبؤس"، إلا أنه ما كان يمكن تجنبها: "ربما ما كان العالم ليتقدم أبداً لولا إزاحة أو إخضاع الشعوب البربرية والمتوحشة". ومن

جديد: "لقد كان العدل إلى جانب المستوطنين والرواد: فما كان من الممكن إبقاء هذه القارة العظيمة كمرعى لهؤلاء المتوحشين القذرين"[31].

وبعد انقضاء وقت طويل جداً - إذ تم الإقرار أخيراً بإنسانية هؤلاء "المتوحشين القذرين" من الناحية الرسمية على الأقل - أصبح من الضروري طرح أسباب معقدة. ففي حالة الولايات المتحدة أصبح من الممكن الإقرار علنا بـ "المعاناة الشنيعة والبؤس" اللذين أنزلا بالسكان الأصليين لأن مصيرهم أضحى - بالمعنيين المجازي والحرفي - قضية منتهية إلى حد بعيد. أما في حالة الفلسطينيين فالقضية ليست منتهية، فلا بد إذن من اختلاق التفسيرات المستفيضة من أجل تحاشي التفسير الواضح. لقد أثارت تصريحات بيني موريس الأخيرة ردود أفعال عبرت عن الصدمة؛ لأنها تشكل رجوعاً إلى أعراف القرن التاسع عشر، فقد استغنى بيني مورس عن ممارسة إضفاء الضبابية الأيديولوجية التي يتميز بها التبريريون المعاصرون لإسرائيل، وبرر تجريد الفلسطينيين استناداً إلى الصراع بين "البربرية" و"الحضارة". تماماً كما كان من الأفضل للإنسانية، بحسب رأيه، أن "الديمقراطية الأمريكية العظيمة" أزاحت الأمريكيين الأصليين، ولهذا من الأفضل أن تزيح الدولة اليهودية الفلسطينيين. ويصرح دون مواربة بأن "هناك حالات يبرر فيها الخير العام النهائي الأعمال القاسية والفظيعة التي ترتكب في أثناء سير التاريخ". أليس هذا كلام روزفيلت؟ ولكن لم يعد من الممكن أن يتفوه المرء بأشياء فظة كهذه[32]. ومن أجل تجنب إثارة الحنق بسبب الحساسيات الأخلاقية الحالية، فيجب إخفاء الواضح من خلال إمور غامضة متنوعة. أما الحقيقة الأساسية بأن "المحرك الرئيس لعداء العرب للصهيونية" هو "الخشية من الطرد من المكان والتجريد من الممتلكات"، فيجب إخفاؤها بأي ثمن. إن الأساس العقلاني لهذه الخشية قليلاً ما يكون في موضع شك، بل إن التصرفات الإسرائيلية تؤكد هذه الخشية يومياً.

لأجل الغموض، يستخدم اللوبي الإسرائيلي استراتيجية أخرى، وهي ورقة الهولوكوست، و"اللاسامية الجديدة". لقد قمت في دراسة أخرى بتفحص الطريقة التي تم من خلالها تكييف الهولوكوست النازية واستخدامها كسلاح عقدي لحماية

إسرائيل من الانتقادات المشروعة[33]. في هذا الكتاب، سأتفحص أحد التنويعات على ورقة الهولوكوست، وهو تحديداً موضوع "اللاسامية الجديدة". في الواقع، إن المزاعم حول اللاسامية الجديدة، ليست جديدة، ولا تتعلق باللاسامية. فكلما تعرضت إسرائيل للضغوط الدولية المتجددة للانسحاب من المناطق المحتلة، شرع المبررون لإسرائيل بحملة جديدة دقيقة التنسيق تزعم بأن العالم مليء باللاسامية. هذه الممارسة التي تخرج عن نطاق الحياء باستغلال اللاسامية لنزع الشرعية عن النقد الموجه لإسرائيل تجعل من اليهود ضحايا بدلاً من الفلسطينيين، وتضع العبء على العالم العربي لتخليص نفسه من اللاسامية بدلاً من وضعه على إسرائيل لتخليص نفسها من المناطق المحتلة. إن التحليل الدقيق لما يعده اللوبي الإسرائيلي ممارسات لاسامية تكشف عن ثلاثة عناصر: المبالغة والاختلاق؛ مجانبة الدقة في وصف النقد المشروع لسياسة إسرائيل؛ "التعميم" غير المبرر - وإن يكن متوقعاً - للانتقاد الموجه إلى إسرائيل كي يشمل اليهود عموماً. لقد توصلت لاستنتاج، وتتفق معه جميع الدراسات، وهو أنه إذا كان السخط الحالي تجاه إسرائيل يتزامن مع القمع الوحشي الذي تمارسه إسرائيل ضد الفلسطينيين، فسيكون التصرف الحكيم حينها، والأخلاقي طبعاً، هو إنهاء الاحتلال. إن من شأن انسحاب إسرائيلي كامل أيضاً أن يحرم اللاساميين الحقيقيين من سلاح خطير في حوزتهم، ويكشف عن أهدافهم الحقيقية؛ إذ يستغلون السياسات الإسرائيلية لتبرير قيامهم بإضفاء صفات شيطانية على اليهود (ومن لديه شك بأنهم موجودون؟). وكلما زادت المعارضة العلنية من قبل اليهود للاحتلال الإسرائيلي أدى ذلك إلى تقليص عدد غير اليهود الذين يخطئون فهم السياسات الإسرائيلية الإجرامية والدعم الذي يخلو من النقد (بل التشجيع) الذي تتلقاه من المنظمات الإسرائيلية الرئيسة، على أنها تمثل الرأي العام اليهودي بمجمله.

لقد بدأت هذه المقدمة باستذكار الكتاب الخدعة "منذ زمان سحيق"، إذ إن أحد الأسباب الرئيسة لانتشار مقدار كبير من الخلاف بخصوص صراع إسرائيل - فلسطين هو الانتشار الهائل للخدع المحضة المتنكرة على شكل دراسات أكاديمية رصينة. مع ذلك ثمة آلية في الحياة الثقافية لضمان النوعية الجيدة لهذه

الدراسات، وإن تكن مشوبة ببعض العيوب. وفي الواقع العملي تأخذ هذه الآلية شكل سلسلة من الأسئلة المتشككة. فإذا اقتبس أحد ما كتاباً ما يقدم أطروحة شاذة، فإنه عادة ما يواجه أسئلة من نوع "في أي جامعة يقوم مؤلف الكتاب بالتدريس؟" أو "أي دار نشر أصدرت الكتاب؟" أو "من كتب التقريظ والمديح على الغلاف الخلفي للكتاب؟" أو "كيف كان استقبال الكتاب ومراجعته؟" وتوفر الإجابات عن هذه الأسئلة، عموماً، تقديراً دقيقاً تقريباً لمدى جدارة الكتاب. ومع ذلك فإن أحد السمات المشينة في صراع إسرائيل - فلسطين هو أن آليات السيطرة على جودة المواد المنشورة نادراً ما تعمل، هذا إذا وجدت على الإطلاق[34]. إذ يمكن أن يكون مؤلف أحد الكتب الصادرة في هذا المجال مدرساً في إحدى الجامعات العريقة، وأن يكون الكتاب صادراً عن أفضل دور النشر، وأن يتلقى مديحا وإطراءً ومراجعات ممتازة في منشورات التيار العام، ومع ذلك أن يكون في الوقت ذاته هراءً محضاً. إن أحد أحدث الإصدارات من هذه الشاكلة، والذي سيكون موضوع الجزء الثاني من هذا الكتاب، هو كتاب "مرافعة لإسرائيل" الذي أصبح من أكثر الكتب مبيعاً بعد صدوره، وألفه بروفيسور القانون في جامعة هارفرد، ألان ديرشويتس[35]. يمكننا القول دون إجحاف: إن كتاب "مرافعة لإسرائيل" يفوق كتاب "منذ زمان سحيق" في استخدامه للخداع، كما أنه من أضخم حالات الاحتيال الأكاديمية التي نشرت على الإطلاق في مجال صراع إسرائيل - فلسطين. بل إن ديرشويتس ينتحل أجزاء كبيرة من خدعة الكاتبة جون بيترز. فبينما قامت جون بيترز بتزييف مراجع حقيقية، تجاوز ديرشويتس ذلك؛ إذ ينقل من مراجع سخيفة أو يختلق مراجع اختلاقاً كاملاً. الفصول الرئيسة من هذا الكتاب ستقارن النتائج التي خرجت بها منظمات حقوق الإنسان الرئيسة حول سجل إسرائيل في مجال حقوق الإنسان في المناطق الفلسطينية المحتلة، مع مزاعم ديرشويتس. لقد أظهرت في هذا الكتاب أنه من الصعب أن نجد أياً من مزاعم ديرشويتس الواردة في الفصول المكرسة لحقوق الإنسان، أو أي من الفصول الأخرى من كتاب "مرافعة لإسرائيل"، لا يعمد إلى تشويه المراجع الرصينة، أو يلجأ إلى الاقتباس من مراجع سخيفة. النقطة المهمة هنا، بالطبع، ليس أن نظهر أن ديرشويتس محتال، بل بالأحرى إظهار أن هناك انحيازاً

مؤسسياً منهجياً يسمح بأن يصبح كتاب مثل "مرافعة لإسرائيل" من أكثر الكتب مبيعاً. فلولا انتساب ديرشويتس إلى جامعة هارفرد، والمدائح التي كالها على كتابه أشخاص مثل ماريو كومو، وهينري لويس غيتس جونيور، وإيلي ويزيل، وفلويد أبرامز،[36] ولولا الترحيب الإعلامي في وسائل الإعلام الرئيسة مثل صحيفة "نيويورك تايمز" و "بوسطن غلوب"[37] وغيرها، لما بقي كتاب "مرافعة لإسرائيل" أكثر مما يبقى كتاب صادر عن جمعية المعتقدين بأن الأرض مسطحة.

إن الهدف من هذا الكتاب "ما يفوق الوقاحة" هو رفع الستار عن الخلافات المفتعلة التي تلف صراع إسرائيل - فلسطين. أنا على قناعة تامة بأن أي شخص يواجه السجل غير المشوه سوف يميز الظلم الذي يعاني منه الفلسطينيون. ويحدوني الأمل أن يشكل الكتاب أيضاً حافزاً للقراء كي يتصرفوا استناداً إلى الحقيقة كي يتمكنوا معاً من تحقيق سلام عادل ودائم في إسرائيل وفلسطين.

مقدمة للطبعة الأولى
غير المجلدة من كتاب "ما يفوق الوقاحة"

يشير هذا الكتاب إلى تناقض ظاهر ويتوخى حله: فكيف يتسنى للمرء أن يفسر هذا الكم الكبير من الخلاف الذي يحيط بنزاع ما على الرغم من عدم وجود أي مصدر للخلاف استنادا إلى أحداث الماضي (السجل التاريخي)، وأحداث الحاضر (سجل حقوق الإنسان)، والوضع المستقبلي المأمول (السجل القانوني - الدبلوماسي)؟ الجواب الذي أطرحه هو أن الغالبية العظمى من الخلافات التي تحيط بنزاع إسرائيل - فلسطين ما هي إلا اختلاقات لتشتيت الانتباه عن السجل المدون، وخلق الغموض بشأنه. في هذه المقدمة الجديدة، سوف أوضح هذه النقاط باستخدام مواد توافرت حديثا منذ نشر النسخة الأصلية المجلدة من الكتاب في عام 2005.